حوار استراتيجي يرسم مستقبل المشاركة الشبابية والنسوية في الحكم المحلي الفلسطيني

نظمت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية مؤخراً جلسة حوارية في مقر وزارة الحكم المحلي برام الله، شارك فيها 31 ناشطاً وناشطة، منهم 14 امرأة من أعضاء مجالس الظل و17 من القيادات الشبابية في محافظة رام الله.

تولت إدارة الجلسة أسماء أبو رحمة من منتدى مجالس الظل، والتي سلطت الضوء على أهمية هذا اللقاء في ضوء التحديات الراهنة التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، مبرزة الدور الأساسي للمؤسسات المحلية في تقديم الخدمات وتقوية صمود المواطنين.

وأكدت على ضرورة مواصلة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني ووزارة الحكم المحلي لتوسيع المشاركة الحقيقية للنساء والشباب.

تضمنت الجلسة مشاركة متحدثين رئيسيين هما باسم حدايدة، المدير العام لإدارة التشكيلات والانتخابات، ونجية اليماني، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي. استعرض حدايدة التعديلات المقترحة على قوانين انتخاب المؤسسات المحلية، والتي تشمل التحول من نظام القوائم المغلقة إلى المفتوحة، وتقليل سن الترشح إلى 21 سنة، وزيادة حصة النساء من 20% إلى 30%. وأعلن عن التحضيرات لإجراء الانتخابات مطلع عام 2026، مشدداً على أهمية مشاركة الشباب في كامل العملية الانتخابية من التسجيل في سجلات الناخبين إلى الترشح وفرز الأصوات، ودعم الشفافية والنزاهة في الحكم المحلي.

شجع حدايدة الشباب، وبخاصة طلاب الجامعات والمعاهد، على المشاركة في الأنشطة السياسية والحزبية وتولي مناصب قيادية داخل الأحزاب والمجالس الطلابية، مشيراً إلى أن ذلك سيؤثر بشكل كبير على بناء مستقبل ديمقراطي وتنموي. وأوضح أن توسيع المشاركة السياسية يعالج مشكلة التهميش السياسي للشباب.

شرحت اليماني عمل وحدة النوع الاجتماعي في دمج القضايا الجندرية في سياسات وخطط الوزارة، ودعم تمكين النساء للوصول إلى مراكز صنع القرار، وتعزيز العدالة الجندرية في آليات التوظيف والخدمات المحلية. وأكدت أن مشاركة النساء والشباب في المؤسسات المحلية ضرورية لديمقراطية شاملة وفاعلة.

شهدت الجلسة نقاشات نشطة حيث تحدث محمد عسلية عن أهمية استغلال الذكاء الاصطناعي ووسائل الإعلام الحديثة لدعم الحملات الانتخابية الشبابية، بينما أشار فايز أزعر إلى قدرة الشباب على تجديد الحياة السياسية من خلال طرح أفكار جديدة وتعزيز

المساءلة والشفافية. وأكدت نور حلمي أن مشاركة الشباب تضمن تمثيل شريحة واسعة من المجتمع واهتماماتها المتنوعة.

عبرت عضوات مجالس الظل عن تقديرهن للجلسة، حيث ذكرت فريال فريد من مجلس ظل قراوة بني زيد أن النساء أصبحن مشاركات فاعلات بانتظام في الاجتماعات المحلية، ويساهمن في وضع جداول الأعمال وإثراء المناقشات. وأكدت أن العديد من عضوات مجالس الظل يخططن للترشح في الانتخابات القادمة ويشجعن النساء الأخريات، خاصة الشابات، على المشاركة العامة.

اختتمت الجلسة بعدة توصيات:

- زيادة حصة النساء في جميع المؤسسات المحلية إلى 30%.
- الإبقاء على النظام النسبي بدلاً من القوائم المفتوحة.
- إجراء الانتخابات دفعة واحدة وليس على مراحل.
- الضغط على الأحزاب لإدماج الشباب والنساء في المناصب القيادية والقوائم الانتخابية.

- دعم المشاريع الاقتصادية للشباب وتوفير موارد محلية عبر المؤسسات المحلية.

شكّلت هذه الجلسة مساحة حوارية فعالة بين ممثلي وزارة الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، وساهمت في تعميق الفهم المشترك حول الأدوار الإصلاحية للوزارة في السياسات الانتخابية وتمكين المرأة وتعزيز المشاركة المجتمعية في الحكم المحلي. ومثّلت خطوة نحو تقوية التعاون المؤسسي والتشبيك لبناء بيئة محلية أكثر عدالة وشمولية.

اختتمت الجلسة بشكر الزميلتين نائلة عودة ونعمة عساف، المثقفتين الميدانيتين في جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، لوزارة الحكم المحلي على توفير هذه الفرصة للحوار، مع التأكيد على أهمية متابعة التوصيات والتواصل المستمر مع الجهات المعنية لتحقيق الأثر المطلوب.

يأتي هذا اللقاء ضمن سلسلة جلسات تنظمها جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بين القيادات النسوية والشبابية وصناع القرار في مختلف مناطق الضفة الغربية، بهدف التعرف على عمل صناع القرار من جهة وإطلاعهم على مطالب النساء

والشباب من جهة أخرى، وذلك ضمن مشروع "تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية وزيادة تأثيرها"، الذي تنفذه الجمعية بالتعاون مع المؤسسة الدولية لحزب الوسط السويدي وبتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية "سيدا".